مشروع السنوات الخمس

للدكتور محمد مأمون عبد السلام

وكيل قسم أمراض النبات بوزارة الزراعة المصرية

تراعى الحكومات الديمقراطية فى وضع مشروع السنوات الخمس أن تكون أغراضه محددة لسياسة التعمير وموجهة لزيادة الثروة الأهلية ورفع مستوى الشعب عامة من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا أن تكون نتيجته استفادة فئة قليلة على حساب أغلبية الشعب ؛ لذلك توضع برامجه على ما لدى الدولة من الموارد الطبيعية والأيدى العاملة وعلى احتياجات الشعب ليعم نفعه كافة أفراده من غير تمييز .

فيجب أن يتمشى المشروع مع ازدياد عدد السكان والتقدم فى الآلات الحديثة ووسائل الإنتاج ، وأن يستعان فى وضع برامجه بما ينبغى أن يكون لدى الدولة من أرقام إحصائية حقيقية دقيقة عن موارد ثروتها على اختلاف أشكالها وعن تعداد سكانها ومبلغ زيادتهم السنوية وعن حالتهم واحتياجاتهم أى معاملاتهم الداخلية والخارجية وعن الإنتاج المحلى ليعمل المشروع على زيادته لكفاية الشعب واستغنائه عن الاستيراد الخارجى واستقلال البلاد بنفسها نفسها

والواجب أن تبنى أسس المشروع على تقدير مستوى المعيشة الواقعى لجمهور الشعب تقديراً صحيحاً لا اجتهاديا وعلى مدى ثقافة الشعب وحالته الصحية ، وعلى كافة العيوب التى تؤثر فى حياته كعيوب المدن والقرى والعزب والمساكن والطرق ، وعيوب الإنتاج وبالاختصار على جميع أوجه النشاط الزراعى والصناعى والاجتماعى

فالواجب أن توضع برامج مشروع السنوات الخمس لمصر نتيجة لدراسات عميقة تشمل شتى نواحى الحياة فيها ، وأن تتعاون فى وضعه كافة الهيئات الحكومية والأهلية ، وأن تنفذ برامجه طبقاً لدراسات صحيحة مبنية على أرقام حقيقية لكافة العيوب والأمراض التى لا بد من استئصالها لتبنى الأمة المصرية حياتها الجديدة على أساس موضوع لغرض قومى معين غير متأثر بأى مؤثر داخلى أو خارجى ، فيجب أن تتمشى برامج الرى والصرف مع إصلاح الأراضى وزراعة الوات وتوزيع الفائض من السكان فيها توزيعاً عادلا لاستعمارها . وينبغى أن يوضع برنامج الاصلاح الزراعى للبلاد على أساس تعديل الملكية لينتفع الشعب بالأرض انتفاعاً شعبياً يؤدى إلى رفع مستوى الإنتاج بمساعدة الوسائل الحديثة الميكانيكية والكيميائية والبيولوجية فيوزع الإنتاج توزيعاً يتفق مع مجهود الأيدى التى أنتجته .

والواجب أن يضم المشروع برنامجاً خاصاً للبحوث الزراعية بحيث يكون موحداً بين الأقسام الفنية المختلفة لوزارة الزراعة والهيئات الزراعية الأخرى كالجمعية الزراعية والكليات الزراعية ومعاهدها على أن يكون الغرض الأسمى من هذه البحوث كفاية الشعب من الطعام الصحى الرخيص ومن المواد اللازمة لراحته فى الملبس والمسكن وذلك بإنتاج الحاصلات الوفيرة الربع التى تقاوم الآفات والأمراض ، وأن يعطى الشعب كفايته من الخضر والفواكه واللحوم والبيض والألبان ومشتقاتها بأثمان رخيصة تتمشى مع نفقات الإنتاج لا مع جشع المنتجين والوسطاء أى التجار . وأن يكون من أغراض المشروع تخزين المحصولات بالطرق الحديثة التجميعية التى تضمن سرعة علاجها وسهولة توزيعها على مناطق الاستهلاك بأقل النفقات . وأن تنشأ مصانع للآلات الزراعية التى تحتاجها البلاد فى تطورها الزراعى المرتقب . وأن ينتفع بجميع موارد الطاقة الموجودة عاطلة فى البلاد لمصلحة الأمة عامة وذلك بتوليدها من مجارى المياه ومن الرياح وأشعة الشمس ومن آبار البترول وأن تستخدم فى الزراعة وفى تنفيذ المشروع الصناعى بصفة شعبية

كنت أسمع إليه وأنا فى عالم آخر . ولما وجدنى مشتت الفكر سار بى إلى إحدى الغرف المخصصة لتلقين صبية الحى بعض آيات القرآن الكريم . ورحب بنا الشيخ وأخذ يدعو أولاده لتلاوة ما حفظه كل منهم من جزء عم فسرّى ذلك قليلاً عنى .

أما نفسى فكانت حزينة لا تفكر فى شىء غير يوم مرج دابق والسلطان الغورى وسيباى وغيره من أمراء مصر الذين قتلوا وكتبت لهم الشهادة فى ذلك اليوم العصيب . ونزلت درجات السلم وأنا أتمتم بنشيد من شعر نيتشه لا أذكر منه سوى بعض المقاطع . وهو :

« إنى أحبكم من عميق القلب أيها الرفاق فى المعارك فما أنا الآن إلا مقاتل مثلكم كما كنت بالأمس » .

(الكلام بقية) احمد رمزى

وأن ينتفع بفوائض الحاصلات فى التغذية وفى الصناعات كصناعة الورق والخشب الصناعى واستخراج الكحول والنشا وغاز الوقود والإضاءة فيمكن مثلا أن ينتفع ببقايا الذرة فى مناطق زراعتها فى توليد غاز الاستصباح والوقود واستخدامه فى المدن والقرى والعزب .

والواجب أن يوضع برنامج الصناعات لأغراض وطنية ولمنفعة الشعب عامة على أساس مدروس فترفع مستوى معيشته وتغنيه عن المصنوعات الأجنبية فتؤسس الصناعات التى تتوفر خاماتها فى البلاد كصناعات الزجاج والنسيج والورق وبعض الصناعات الكيميائية والطبية والصناعات المعدنية لوفرة خامات المعادن فى صحارينا وصناعة الآلات الزراعية والأسمدة الصناعية والصناعات الزراعية المختلفة وغيرها

ويجب أن يشمل مشروع الإصلاح الاجتماعى وقاية البلاد من شرور المدنية الغربية التى أخذت تهدد كيان الأسرة المصرية بشكل واضح فيوجه الشعب ذكوراً وأناثاً التوجيه السليم الصحيح الذى يتفق مع آدابه الموروثة التى حددتها له عاداته وعقائده . وأن يوحد الزى لما له من التأثير البسيكولوجى فى داخل البلاد وخارجها . وينبغى أن تؤمن الأيدى العاملة على حياتها فى الصحة والمرض، وعلى مستقبلها ومستقبل أولادها ، وأن يوضع البناء الاقتصادى للبلاد على قواعد تمنع البطالة وتضمن تشغيل كل يد عاملة فيما تجيده من العمل المنتج . وأن يجعل مساعدة المحتاجين على أساس ما لهم عند الدولة من حقوق لا على قاعدة الإحسان . فالواجب أن تلغى الأوقاف بحيث لا يكون لها أى أثر فى البلاد وتنظم المساعدات على الأسس الشعبية الحديثة .

والواجب أن ينظم التعليم على أساس مطالب العمل والاستعداد الفطرى للأفراد فيوجه الطلبة للمهن المختلفة بحسب ميلهم الغريزى وأن تعطى كل مهنة وحرفة كفايتها من المتخرجين بحسب احتياجاتها وبذلك تعطى البلاد كفايتها من الأطباء والمهندسين الميكانيكيين والكهربائيين والمعماريين والمتخصصين فى الصناعات المختلفة وفروع المهن الزراعية والصناعية فلا تشكو البلاد قلة المتخصصين فى مهنة على حساب كثرتهم فى مهنة أخرى لا أثر لها فى التقدم الحقيقى للبلاد . والواجب أن تغير برامج التدريس تغييراً انقلابيا يتفق مع الاتجاهات الحديثة فى توجيه أفراد الأمة للانتاج المفيد .

والواجب أن يكون من أسس المشروع حل مشكلة الأجانب المتوطنين فى مصر وهم الذين انقطعوا عن بلادهم وذلك بتمصيرهم وإدماجهم فى الحياة المصرية والانتفاع بهم كمصريين فى تنفيذ المشروع . كما يجب الاستعانة بالخبراء الأجانب من الخارج المشهود لهم بالكفاية والأمانة والاستقامة .

ويجب لتنفيذ المشروع أن يستعان بالقروض الوطنية وبالاقتصاد فى مصروفات الدولة حكومة وشعباً وبتحريم استيراد الكماليات وتنظيم توزيع العمل ؛ وأن يلجأ إذا اقتضى الأمر إلى التجنيد المدنى لتنفيذ المشروع وأن يشجع الشعب على ذلك بالمسابقات المالية والمكافآت للمجتهدين والمبتدعين .

والواجب أن يكون لكل وزارة وهيئة ومنشأة بل ولكل مديرية ومدينة مشروعها الخاص ضمن المشروع العام للدولة وأن يخصص لكل منها لجنة دائمة لوضع برامجه ومراقبة تنفيذها وأن يشرف على هذه اللجان هيئة عليا « كوزارة للمشروعات » . وأن تخضع ميزانية الدولة وميزانيات الهيئات المختلفة لهذا المشروع باعتباره وسيلة لبلوغ البلاد أسمى أغراضها وهو رفاهية الشعب وسعادته وأمنه . « فوزارة المشروعات » تعتبر المسئولة عن وضع مشروعات كافة الهيئات والمدن وغيرها وعن انسجام برامج هذه المشروعات وعن إدارة تنفيذها . وهى المسئولة عن موازنة كل ناحية من نواحى الإنتاج والتوزيع والتمويل موازنة تتفق مع برامج المشروعات ، فلا تخطو أى خطوة كبيرة فى مشروعات الزراعة أو الصناعة أو النقل أو التمويل أو تجديد بناء المدن والقرى والعزب أو غير ذلك إلا بعد موافقة اللجنة العليا للمشروعات التى يجب أن يعاونها مئات من المتخصصين فى مختلف أبواب المشروع . ويجب أن يقسم مشروع السنوات الخمس إلى مشروعات سنوية ينجز كل منها فى مدى سنة واحدة ليتم المشروع كله فى المدة المقررة له .

وليعلم القائمون بالأمر بل وكل فرد من أفراد الأمة أن مشروع السنوات الخمس بالشكل الذى وصفته هو المحك الحقيقى لحيوية الأمة وهو الذى يظهر مدى استعداد أفرادها للأخذ بأسباب التقدم ومجاراة العصر .

الدكتور محمد مأمون عبد السلام

٢٥٠٦